الأمم المتحدة

E/2025/67

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 May 2025
Arabic
Original: English

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

12-13 آذار/مارس 2025

موجز الاجتماع التاسع الذي يعقده منتدى التعاون الإنمائي كل سنتين

مذكِّرة من الأمانة العامة

وفقا لقراري الجمعية العامة 290/67 و 299/70، أعد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الموجز للاجتماع التاسع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي لعرضه على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس. والهدف من الموجز أيضا أن يوجه ويعزز عملية متابعة تمويل التنمية، على النحو الذي كلفت به الجمعية العامة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وقد عُقد الاجتماع الرفيع المستوى للمنتدى في مقر الأمم المتحدة يومي 12 و 13 آذار/مارس 2025، وشمل مناقشات مركزة عملية المنحى تستند إلى الاتجاهات والتقدم والتحديات المحددة في تقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتقدم المحرز في التعاون الإنمائي الدولي (E/2025/8). ويسلط الملخص الضوء على مناقشات المنتدى حول التعاون الإنمائي الدولي في ظل الأزمات العالمية المتعددة وتأخر التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث اقتصر تحقيق التقدم على 17 في المائة من الغايات. ويعرض التقرير توصيات رئيسية للعمل التحويلي، بما في ذلك ما يلي: استعادة نزاهة وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، مع التركيز على القضاء على الفقر وحشد موارد إضافية من القطاعين العام والخاص لدعم البلدان في المراحل الانتقالية للتنمية؛ وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل المناخي وتبسيطه؛ ومواءمة طرائق التعاون للعمل بنجاح على تلبية الاحتياجات والأولويات القطرية المتغيرة؛ وتحديث هيكل التعاون الإنمائي الدولي؛ وإعادة تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على مساعدة أكثر الفئات ضعفاً وتحفيز الموارد الأخرى؛ واعتماد نهج متعدد الأبعاد لتقييم أهلية الحصول على موارد التنمية، بما يتجاوز التصنيفات القائمة على الدخل؛ وتعزيز القيادة والملكية القطرية؛ والاستثمار في التنمية القائمة على الأدلة والاستفادة من التكنولوجيا الناشئة.

290525 120525 25-07062 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – المقدمة والرسائل الرئيسية

1 – عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاجتماع التاسع لمنتدى التعاون الإنمائي (الذي يعقده المجلس كل سنتين) برئاسة رئيس المجلس، بوب راي (كندا)، يومي 12 و 13 آذار/مارس 2025. وكان المنتدى ملتقى للمسؤولين الحكوميين والعاملين في مجال التعاون الإنمائي وأصحاب المصلحة، عقد في لحظة استثنائية شكلها تأخر التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعدم كفاية التمويل من أجل التنمية، والآثار المدمرة لتغير المناخ والتوترات الجيوسياسية، فضلاً عن الأزمات الإنسانية المتزايدة. ومع اقتصار نسبة الغايات المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة الماضية في مسارها الصحيح على 17 في المائة وفي ظل استمرار التوقعات بأن عددا يقدر بنحو 600 مليون شخص سيعيش في فقر بحلول عام 2030، دعا المنتدى إلى اتخاذ إجراءات تحويلية لإعادة مواءمة التعاون الإنمائي الدولي الذي يزداد تجزؤاً مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها ومواطن ضعفها – بما في ذلك من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل الميسر والمنح الموجهة للتنمية المستدامة الطويلة الأجل التي تقودها البلدان. وأكد المشاركون بقوة على أن التعاون الإنمائي أصبح الآن أكثر من أي وقت مضى ضرورة أساسية لمعالجة فشل الأسواق، ودعم أكثر الفئات ضعفاً وضمان الاستقرار والتنمية المستدامة. ويمكن للمجلس أن يلعب دورًا حيويًا كمنصة لتنسيق الجهود العالمية من أجل بناء تعاون إنمائي عالي الجودة وكبير التأثير، يكون ملائمًا للغرض المنشود ولا يترك أحدًا خلف الركب. وأثار منتدى التعاون الإنمائي لعام 2025 قضايا رئيسية تهم الدول الأعضاء، مثل القضايا التالية:

- استعادة نزاهة وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، مع التركيز على القضاء على الفقر وحشد موارد إضافية من القطاعين العام والخاص لدعم البلدان في المراحل الانتقالية للتنمية.
- توسيع نطاق الوصول إلى التمويل المناخي وتبسيطه، وضمان توافر الموارد اللازمة لمعالجة التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها، وإدماج القدرة على تحمل تغير المناخ في استراتيجيات التنمية الوطنية.
- مواءمة طرائق التعاون الإنمائي مع الأثر الإنمائي، مع التأكيد على الحاجة إلى اتباع نهج مرنة قادرة سريعة الاستجابة ومحددة السياقات لتلبية الاحتياجات والأولويات المتغيرة، لا سيما في حالات الأزمات.
- تحديث هيكل التعاون الإنمائي الدولي، بغية تحسن دعم التنمية المستدامة بشكل أفضل ومعالجة الاختلالات المنهجية الناجمة عن العولمة.
- إعادة تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على مساعدة أكثر الفئات ضعفاً وتحفيز الموارد الأخرى، وإيجاد طرق مبتكرة لعكس الاتجاه نحو انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة فرص تعبئة الموارد المحلية.
- اعتماد نهج متعدد الأبعاد لتقييم أهلية الحصول على موارد التنمية، بما يتجاوز التصنيفات القائمة على الدخل لمعالجة العقبات الهيكلية التي تحول دون إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز القيادة والملكية القطرية من خلال الابتعاد عن البرمجة المجزأة التي تقودها الجهات المانحة والاقتراب من التنسيق الذي تقوده البلدان ضمن أطر المساءلة والشفافية.

- الاستثمار في التنمية القائمة على الأدلة والاستفادة من التكنولوجيا الناشئة، خاصة في جهود جمع البيانات، لتعزيز فعالية التعاون الإنمائي.

2 - وهذه التوصيات سيسترشد بها المؤتمرُ الدولي الرابع لتمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، حيث ستوفر مسارات لإعادة مواءمة التعاون الإنمائي الدولي مع الحقائق الراهنة والتحديات المستقبلية.

> نحن بحاجة إلى الكفاح من أجل التعاون الإنمائي لأنه في خطر، ولأنه يواجه تحديات في جميع أنحاء العالم، ولأنه شيء يستحق الكفاح من أجله.
>
> بوب راي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ثانيا - جعل التعاون الإنمائي يعمل من أجل عالم اليوم

التعاون الإنمائي يجب أن يستجيب للأزمات المعقدة اليوم

3 - شهد مشهد التنمية العالمية تغيرا هائلا على مدى السنوات العشر الماضية. فقد خرج التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن مساره بسبب أزمات متتالية - على نطاق شمل الكوارث المناخية وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وضائقة الديون والنزاعات والحروب والصدمات الجيوسياسية. وقد أدت هذه الأحداث إلى نكوص حاد في مسارات التنمية وكشفت هشاشة نماذج التعاون الإنمائي الحالية.

4 - وفي هذا السياق، يجب أن يتجاوز التعاون الإنمائي بجميع أشكاله - التمويل ودعم القدرات وتغيير السياسات والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين - النهج التقليدية ويقدم دعماً أكثر تركيزاً وتأثيراً. ويجب أن يعكس التعاون الإنمائي الحاجة الملحة إلى إنقاذ أهداف التنمية المستدامة والتركيز على تجارب الأشخاص المتوخى أن تخدمهم السياسات والممارسات، لا سيما أكثر الفئات ضعفاً.

5 - ويجب أن تتماشى أطر التعاون الإنمائي اليوم مع الأهداف المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إعطاء الأولوية للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، حيثما تشتد الحاجة إليها

6 - في هذا المشهد المليء بالتحديات، يجب على الجهات الفاعلة في مجال التنمية ضمان أن تخدم المساعدة الإنمائية الرسمية غرضها الأساسي، أي تعزيز التنمية المستدامة بما يتماشى مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها ومواطن ضعفها، حيثما تمس الحاجة إليها. ويجب إعادة تركيز التمويل العام الدولي على التخفيف من حدة الفقر، والنمو الاقتصادي، وبناء القدرات المؤسسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتضررة من النزاعات.

7 - وكانت هناك دعوات لعكس الاتجاه الحالي المتمثل في انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بالالتزامات القائمة بضمان التمويل المستدام للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نمواً الأكثر ضعفاً، حيث تشكل المساعدة الإنمائية الرسمية ما يصل إلى ثلثي مجموع التمويل الخارجي.

8 - وفي الوقت نفسه، من الضروري النظر في قدرة المساعدة الإنمائية الرسمية على تعبئة الموارد الأخرى والاستفادة منها، بما في ذلك الموارد المحلية وتمويل القطاع الخاص. وهذا أمر ضروري في ظل تزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون وتضييق الحيز المالي واتساع الفجوة بين احتياجات التمويل والموارد المتاحة في العديد من البلدان النامية.

9 - وينبغي زيادة حصة المعونة القابلة للبرمجة القطرية باعتبارها أكثر أشكال تمويل التنمية انتظاما واستقراراً. وفي الوقت الراهن، تمثل المعونة القابلة للبرمجة القطرية أقل من نصف إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، في حين ارتفعت تكاليف اللاجئين من الجهات المانحة من 9 في المائة في عام 2000 إلى 25 في المائة. ولا غنى عن إعادة التوازن في هذا الصدد لمعالجة النقص المستمر في تمويل الاستثمارات الحيوية الطويلة الأجل في التعليم والصحة والبنية التحتية والتحول الاقتصادي.

التحول من علاج الأعراض إلى معالجة الأسباب الجذرية

10 - في حين يستجيب التعاون الإنمائي بشكل متزايد للأزمات قصيرة الأجل، فغالبًا ما تحذف من قائمة الأولويات المسائل الطويلة الأجل المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر والحد من عدم المساواة والتحول الهيكلي. وفي كثير من الأحيان، تُستخدم المساعدة الإنمائية بهدف "إخماد الحرائق"، أي معالجة أعراض الكوارث المناخية أو النزاعات أو استضافة اللاجئين أو عدم الاستقرار المالي أو الأمراض المعدية - بدلاً من التصدي للأسباب الجذرية والوقاية وبناء القدرة على الصمود.

تعزيز الملكية الوطنية والحد من التجزئة

11 - لا يزال عدم الانتظام والازدواجية وغياب التنسيق يضعف الأثر العام للتعاون الإنمائي. ولم يعد يتبقى حيز للمنافسة غير المنتجة. وعلى الجهات الفاعلة أن تعيد الالتزام بالمبدأ القائل بأن التنمية تكون أنجح ما يكون عندما تقودها البلدان النامية وتحركها احتياجاتها وأولوياتها.

12 - ولا غنى عن إقامة شراكات حقيقية وتحديد الأولويات في المجالات ذات التأثير الكبير التي تحقق نتائج مستدامة لحشد التعاون وتعظيم النتائج الجيدة. ويستفيد التنسيق الذي تقوده البلدان للجهات الفاعلة والأنشطة المنفذة في مجال التعاون الإنمائي الدولي من النُهُج التي تشمل المجتمع بأسره ويتم فيها إشراكُ كل أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والشباب، واستخدامُ عمليات التخطيط الشاملة والشفافة.

العمل ضمن أطر الشفافية والمساءلة

13 - نظراً لمحدودية الموارد، فحتى يكون للتعاون الإنمائي أثر حفاز، فلابد أن تتوافر المواءمة القوية مع السياسات الوطنية، والوضوح في التنفيذ، وقوة نظم الرصد والتقييم. وتمثل شفافية الحوكمة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة عنصرين ضروريين لضمان كفاءة التعاون وشرعيته.

14 - وحتى يكون التعاون الإنمائي قويا فلا بد من اتباع نهج منسق يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان النامية في سياق جهودها لمكافحة عمليات غسل الأموال والفساد وأعمال العنف المرتبطة بالاقتصادات غير المشروعة.

إدراك الحقائق الإنمائية متعددة الأبعاد

15 - هناك حاجة ملحة إلى تنقيح معايير الأهلية المتعلقة بتمويل التنمية لكي تشمل مؤشرات تبين عدم المساواة الهيكلية والضعف المستمر. فنظم التصنيف الحالية - خاصة تلك التي تعتمد على نصيب الفرد من الدخل - لا تعكس التحديات المعقدة والمستمرة التي يواجهها العديد من البلدان النامية. ويمكن أن يؤدي استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد إلى تعزيز ممارسات وسياسات التخصيص الحالية.

16 - ويمكن للحراك الاجتماعي، بوصفه مقياسًا لقدرة الناس على تحسين صحتهم وتعليمهم ودخلهم عبر الأجيال وداخلها، أن يكون أيضًا بمثابة مؤشر مفيد من حيث أنه يجسد الطبيعة المتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة والعوائق التي لا تزال قائمة حتى في البلدان المرتفعة الدخل.

ثالثا - تحسين الطرائق للاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات والأولويات المتطورة

تكييف الطرائق لتكون شاملة وسريعة الاستجابة ومتوافقة مع احتياجات الأشخاص الأكثر عرضة للخطر

17 - في جميع البلدان والمناطق، أصبحت الحاجة ملحة إلى طرائق تعاون إنمائي دولي تتسم بقدر أكبر من المرونة وسرعة الاستجابة وملاءمة السياق. والكم وحده لا يكفي؛ إذ يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة جودة التمويل، وتدخلًا مصممًا خصيصًا وتركيزًا على الطرائق - أي استخدام الأدوات المالية المناسبة، في السياق المناسب، مع الشراكة المناسبة والتوازن المناسب بين الاستجابة للأزمات على المدى القصير وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

بناء المرونة والاستجابة في جميع أشكال التعاون الإنمائي

18 - تقتضي زيادة تواتر الأزمات وشدتها تعاونًا إنمائيًا يكون قادرًا على التكيف بسرعة مع السياقات الدينامية. وهناك حاجة إلى مرافق الاستجابة السريعة وميزانيات الطوارئ المعتمدة سلفا وآليات صرف الأموال القابلة للتكيف. ويجب أن تتخطى الأدوات الجمود البيروقراطي وتصبح أدوات لتيسير العمل السريع والمحدد الأهداف، على الصعيدين المالي وغير المالي.

تصميم الطرائق خصيصا لملاءمة السياقات القطرية

19 - يجب تطبيق طرائق التعاون الإنمائي في الحالات وبالوسائل التي تكون فيها أكثر منطقية. وفي بعض الحالات، قد تحتاج البلدان إلى دعم مالي بينما تحتاج بلدان أخرى إلى تعاون تقني أقوى. وقد تكون المنح أكثر ملاءمة في السياقات الهشة والمنخفضة الدخل، حيث تشكل القدرة على تحمل الديون شاغلا ملحا. وتعمل القروض الميسرة بشكل أفضل بالنسبة للبلدان التي تتوفر لها قدرة معتدلة على الاستدانة ومشاريع قابلة للاستثمار. ويتيح دعم الميزانية تمويلاً مرنًا يمكن التنبؤ به ومرتبطًا بالخطط الوطنية. أما التمويل المختلط فهو مناسب لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الربحية.

توسيع نطاق الوصول إلى التمويل من خلال قنوات متنوعة

20 - لا يزال الوصول إلى تمويل التنمية، والتمويل المناخي على وجه الخصوص، متفاوتًا بدرجة كبيرة. وتؤثر التعقيدات الإجرائية والبطء في صرف المبالغ ومعايير الأهلية المرهقة، بشكل غير متناسب، على من هم في أمس الحاجة إليها.

21 - وينبغي إعادة تنظيم الآليات الحالية لتكون مدفوعة بالطلب، ومستجيبة للسياقات المحلية ومصممة لدعم الصرف السريع في أوقات الأزمات والتعافي. فعلى سبيل المثال، يعد دعم الميزانية الذي يتم صرفه بسرعة والذي يدعِّم قدرات الحكومة أمرًا بالغ الأهمية بشكل خاص في البيئات الهشة، حيث يكون التعزيز السريع للمؤسسات أمرًا ضروريًا.

ضمان التمويل المتعدد السنوات والذي يمكن التنبؤ به

22 - عندما يكون التمويل متقلبا وقصير الأجل فإنه يقوض التخطيط الإنمائي والاستمرارية المؤسسية وبناء القدرة على الصمود. أما آليات دعم الميزانية الطويلة الأجل فإنها تتيح إمكانية التنبؤ بالتمويل وتمكِّن الحكومات الوطنية من الحفاظ على التركيز على التنمية حتى في خضم عدم الاستقرار العالمي أو الإقليمي.

23 - وتتيح قابلة التنبؤ بالتمويل للبلدان القيام باستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية وتعزيز النظم. ويؤدي ذلك إلى تحسين القدرات الوطنية والمحلية على السواء وزيادة فعالية التعاون الخارجي.

رابعا - قيادة الجودة والتأثير والقيادة القطرية

الحد من التجزؤ من خلال تحسين المواءمة والتنسيق الذي تقوده البلدان

24 - لا يزال التجزؤ أحد العوائق الأرسخ وجودا والأكثر ضررا أمام التعاون الإنمائي الفعال، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ارتفع عدد البلدان المانحة من 64 إلى 117 بلداً، وارتفع عدد الكيانات المانحة للمعونات التي قدمت التمويل الرسمي من 227 إلى 630 كياناً على مدى السنوات العشرين الماضية. وتقيم بعض البلدان الأفريقية شراكات مع أكثر من 250 وكالة.

25 - وعندما تتعدم الروابط بين المشاريع وتكون المبادرات متداخلة ومتطلبات الإبلاغ متنافسة يحوَّل الوقت الثمين والموارد الثمينة من التنفيذ إلى التنسيق والبيروقراطية. ولا غنى عن توافر أطر برمجة منسقة تقوم بتجميع الدعم الدولي لخدمة الأولويات الوطنية، وتقليل الهياكل الموازية، وتبسيط المشاركة مع الشركاء الخارجيين.

تبسيط التعاون الإنمائي ودعم النظم القطرية

26 - يؤدي التعقيد والازدواجية إلى تقويض القدرات الوطنية وإضعاف المؤسسات. وقد انخفض متوسط حجم إحدى منح المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 50 في المائة تقريبًا، من متوسط قيمة 1,5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2000 إلى 000 800 دولار فقط اليوم بالقيمة الحقيقية.

27 - ويؤدي التجزؤ المفرط في مصادر التمويل وطرائقه وهياكل المساءلة إلى تدخلات قصيرة الأجل بدلاً من تعزيز النظم المستدامة. ولكن عندما يكون التمويل مجمعا وأطول أجلا فإنه يحد من التقلبات ويوائم الدعم مع دورات التخطيط الإنمائي الوطني.

بناء الشراكات حول الشفافية والمساءلة المتبادلة

28 - الثقة والمصداقية شرطان أساسيان لكي يؤتي التعاون أثره المرجو. ويجب أن تكون الحكومات الوطنية والجهات الشريكة لها خاضعة للمساءلة بشكل متبادل عن النتائج والنفقات والمواءمة. وتعد شفافية النظم، المدعومة بأدوات رقمية وبيانات آنية، ضرورية لتتبع الموارد وتقييم النتائج وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة.

تعزيز نظم الرصد والتقييم

29 - لا غنى عن وجود منظومات بيانات قوية تدعم الرصد في الوقت الحقيقي، وتتيح إمكانية التعلم التكيفي، وتقيّم الأثر الإنمائي. وهذه النظم ينبغي أن تقودها المؤسسات الوطنية وأن تكون مصممة لإثراء عملية صنع القرار على جميع المستويات.

30 - ويشكل تعزيز النظم الإحصائية الوطنية وبناء القدرات المؤسسية للرصد والتقييم وتقييم الأثر عوامل حاسمة لتمكين المساءلة والتعلُّم المتواصل. وهناك مجال لتحسين قياس الأثر للتعاون الإنمائي المالي وغير المالي، دون وضع أعباء غير ضرورية على البلدان النامية في مجال الإبلاغ.

تسخير الرقمنة لتحقيق الكفاءة والتنسيق

31 - توفر المنصات والأدوات الرقمية إمكانات تحويلية لزيادة جودة التعاون الإنمائي وتحسين تنسيقه. ويمكن أن يؤدي التتبع الآني وتكامل قواعد البيانات وأدوات الرصد المتنقلة إلى تقليل الأعباء الإدارية وتحسين تقديم الخدمات وتدعيم مشاركة المواطنين.

32 - وتعمل هذه الآليات أيضاً كأدوات لتعزيز الشفافية والمساءلة المتبادلة في التعاون الإنمائي الدولي. ويعد ضمان الشمول الرقمي والملكية المحلية للبنية التحتية الرقمية أمرًا ضروريًا للاستفادة بشكل منصف من هذه المزايا.

تعزيز النظم الوطنية وإعطاء الأولوية لتنمية القدرات من أجل فعالية التنفيذ واستدامة الأثر

33 - يشكل تعزيز النظم والمؤسسات الوطنية حجر الزاوية في التعاون الإنمائي الدولي العالي الجودة والكبير التأثير. أما التعاون الإنمائي الذي يتجاوز النظم الوطنية أو يعتمد بشكل كبير على الهياكل الموازية فإنه يضعف القدرات المحلية والاستدامة ويخلق حالة من الازدواجية وعدم الاتساق.

34 - ويجب أن تفسح المساعدة التقنية قصيرة الأجل المجال لتنمية القدرات على المدى الطويل، بما في ذلك دعم الإدارة العامة والمشتريات ونظم البيانات ومؤسسات الرصد وقدرات صنع السياسات. وينبغي للشركاء في التنمية أن يزيدوا بدرجة كبيرة من دعمهم لقدرات البلدان النامية في مجال تعبئة الموارد المحلية والإدارة المالية العامة على الصعيدين الوطني والمحلي.

35 - ومن خلال الاستثمار في النظم الوطنية والمؤسسات المعرفية وقيادة القطاع العام، يمكن للتعاون الإنمائي أن يساعد البلدان في بناء القدرة على التكيف اللازمة لتحقيق أثر مستدام. وتقوم الطرائق الفعالة بالبناء على الخبرات والشبكات المحلية وتعظيمها بدلاً من فرض مخططات خارجية.

خامسا - تعزيز اتساق السياسات على جميع المستويات

ضمان اتساق السياسات دعماً لنتائج التنمية المستدامة

36 - تعزز السياسات القيادة القطرية من خلال تحويل التعاون الإنمائي من جهود معزولة قائمة على المشاريع إلى حلول متكاملة ومنهجية تعالج التحديات العالمية المترابطة. وينبغي للشركاء النظر في مواءمة سياساتهم التجارية والمالية والتكنولوجية والبيئية لدعم نتائج التنمية في البلدان النامية بدلاً من تقويضها.

37 - فعلى سبيل المثال، يتطلب اتباع نهج متسق في التعاون الإنمائي الدولي أيضاً دعم نظام ضريبي عالمي أكثر إنصافاً، واتخاذ إجراءات دولية قوية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وإجراء إصلاحات في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

تحديث هيكل التعاون الإنمائي الدولي

38 - تمتد المجموعة غير المتجانسة من القواعد والممارسات والإجراءات القائمة على الصعيد العالمي لتشمل العديد من الجهات المانحة الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف والجهات الفاعلة الخيرية التي تعمل في أحيان كثيرة جدا في صوامع و/أو لأغراض متعارضة. ويتعين تحديث هيكل التعاون الإنمائي الدولي لكي يحقق المزيد من الاتساق، النابع من أغراضه الأساسية.

39 - ويجب أن يجمع حوار السياسات العالمي وتبادل المعارف بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات التقليدية والناشئة، بشكل أكثر انتظاماً وعلى قدم المساواة.

الاستفادة من التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوسيع نطاقه

40 - يمكن للتعاون الإقليمي أن يوائم البنية التحتية العابرة للحدود والسياسات التجارية والابتكارات المؤسسية. ويمكن أن تساعد الأموال المجمعة وحوارات السياسات على المستوى الإقليمي في مكافحة التجزؤ الضار على المستوى الثنائي. ويمكن لمثل هذه الاستراتيجيات تنسيق التمويل المتنوع والمساعدة التقنية المتنوعة، مما يؤدي إلى نتائج يمكن توسيع نطاقها. ويمكن أن يؤدي التعاون الإقليمي أيضا إلى زيادة القدرة التفاوضية للاقتصادات الأصغر حجماً وضمان قدر أكبر من التوازن في المشاركات مع الجهات الفاعلة العالمية.

41 - ويمكن أن يؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى تعظيم جهود التنسيق الدولي وتعزيز التعلم المتبادل. وتعمل هذه الطرائق على تعزيز القدرات الوطنية وتشجيع الابتكار في مجال السياسات.

42 - ويعد البعدان الإقليمي والمحلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مفيدين بوجه خاص للبلدان التي تواجه تحديات إنمائية مشتركة، بما في ذلك قابلية التضرر من الصدمات المناخية وضائقة الديون.

بناء الدعم العام للتعاون الإنمائي الدولي

43 - يعتمد بناء قاعدة مستدامة من الدعم العام للتعاون الإنمائي الدولي على مشاركة مستنيرة وعميقة من الفئات المعنية. ويمكن للمسؤولين المنتخبين أن يبذلوا المزيد من الجهد لبيان السبل التي يسهم التعاون الإنمائي من خلالها بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر والعمل المناخي والصحة العالمية - وهي نتائج تعزز أيضًا الاستقرار العالمي والرخاء المشترك. ويمكنهم زيادة إشراك الناخبين من خلال عرض قصص نجاح ملموسة والتأكيد على المنافع المتبادلة لعالم أكثر استدامة وإنصافًا.

تمكين المنتديات القائمة للتعاون الإنمائي الدولي

44 - يمكن لمنتديات التعاون الإنمائي القائمة - إذا تم تمكينها بولايات واضحة ومشاركات أعمق من قبل أصحاب المصلحة - أن تعزز على نحو أفضل الممارسات الفضلى وتربط بين وجهات النظر المتعددة وتشجع المساءلة المتبادلة.

سادسا - معلومات أساسية

45 - منتدى التعاون الإنمائي هو اجتماع يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنتين ويرأسه رئيس المجلس. ومن أجل استعراض الاتجاهات والتقدم المحرز في مجال التعاون الإنمائي الدولي ومن أجل ضمان فعاليته، قام اجتماع هذا العام بالبناء على عملية تحضيرية واسعة استمرت عامين، شملت عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء وتنظيم حلقات عمل لتنمية القدرات والقيام بأعمال تحليلية. وشمل هذا الأخير عملية استقصاء منتدى التعاون الإنمائي للفترة 2024-2025، وهي عملية حظيت بأعلى معدل استجابة منذ إنشاء المنتدى، وتقريرَ الأمين العام عن اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه (E/2025/8).